

الاشتقاق التقليلي

وأثره في وضع المصطلحات

د . ممدوح محمد خسارة

القلبُ اللغوِي أو الاشتقادُ الكبيرُ: «وهو أن تأخذُ أصلًاً من الأصولِ الثلاثية فتعقدَ عليه وعلى تقاليهِ الستةَ معنٍ واحدًا، تجتمعُ التراكيبُ الستةُ وما يتصرّفُ من كُلٌّ واحدٌ منها عليهِ^(١)» وفيه تحفظُ المادة دون الهيئَة^(٢). ومن أمثلتهم على ذلك أن مادة (ق و ل) - أصل (قال) - وتقاليلها الستة: (ق ل و) ، (و ق ل) ، (و ل ق) ، (ل ق و) ، (ل ق ل) ، (و ل ق)، أين وقعتْ فهي بمعنى الخففة والسرعة؛ فالقول يخف لفم واللسان؛ والقلو: حمار الوحوش وذلك لخفته وإسراعه؛ والوَقْل للوعول وذلك لحركته، وولق: إذا أسرع؛ ولوق: ومنه التلويق ، وهو إعمالُ اليد بالطعام وتحريكه، واللّوقةُ: الزبدة لخفتها، واللّقوةُ للعقاب قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها^(٣). ومن أمثلتهم أيضًا أن (جَبَر) وتقاليلها أين وقعتْ فهي للقوّة والشدة، منها (جَبَرْتُ) العَظَمُ والفقير إذا

(١) ابن جني / الخصائص ٢ : ١٣٤ ، وكان ابن جني يسميه الاشتقاد الأكبر .

(٢) السيوطي / المزهر ١ : ٤٣٧ .

(٣) ابن جني / الخصائص ١ : ٨ - ٩ .

قويتهمَا وشدَّدْتُ منهما، و (الجَبْر) المَلِك لقوَّته وشِدَّته، ومنها رجل (مجَرب) إذا جربته الأمور؛ وكذلك (البَرَج) لبقاءِ بياض العين وصفاء سوادها وهو قوَّةُ أمرِها...»^(١)

والقلب اللغوي على نوعين: لفظي ومكانى .

- فاللفظي نحو قولهم: (رَعْمِي) بدل لعمرى، «وما أَيْطَبَه بدل أَطْبَيْه»^(٢) . وهو مالا نَعْدُه قلباً، فإنْ هُوَ إِلا مِنْ أخطاء النطق وأغالط الكلام .
- أما المكانى: فهو القائم على تقليلِ موقع الحروف فـ هو المقصود بكلامنا عند إطلاقه .

١) القلب عند القدماء:

«وبالقلب المكانى قال كثيرٌ من علماء اللغة والنحو على مر العصور، قال به الخليل وسيبوه والمازني والأزهري وابن دريد وابن جنی^(٣) . وورد من هذا القلب جملة من الألفاظ تعاورها كتبُ اللغة نحو جَبَد وجَذَب ورَبَضَ ورَضَبَ^(٤) وأَنْتَ ونَائَتْ بمعنى (أن)^(٥) . ومجموع مانقله السيوطي في مزهره نحو من خمسين مثالاً معظمُه مما قُلِبَ فيه حرفٌ واحدٌ لا غير .

وثمة ملاحظات حول ما يدخلُه القلب هي :

- ١ - ذكر ابن جنی أن القلب يكون في الأصول الثلاثية؛ ولكن نُقلت كلمات تدل على أنه وقع في الثلاثي المزيد نحو: أَذْهَبَ وَأَهْبَدَ، وفي الباقي

(١) المرجع نفسه ٢ / ١٣٥ .

(٢) السيوطي / المزهـر ١: ٤٧٦ .

(٣) د. حسين شرف / القلب المكانى، مجلة مجمع القاهرة، ج ٤٢: ١١٦ .

(٤) ابن دريد / جمهرة اللغة ١: ٢٦٠ ، والسيوطى / المزهـر ١: ٤٧٦ - ٤٧٧ .

(٥) ابن منظور / لسان العرب: آنـ .

الجَرَدُ نَحْوَ جَهْجَهْتُ بِالسَّبِعِ وَهَجْهَجْتُ، وَفِي مَزِيدِهِ نَحْوَ اضْمَحْلَ وَامْضَحَلٌ؛ وَفِي غَيْرِ الْأَصْوَلِ مِنَ الْمُشَتَّقَاتِ نَحْوَ: أَسِيرُ مُكَبَّلٍ وَمُكَلَّبٍ، وَمَاءُ مُسَلَّسٍ وَمُسَلَّسٌ^(١). وَهَذَا كُلُّهُ مُقْبُولٌ مَادَامُ السَّمَاعُ قَدْ وَرَدَ بِهِ. لَكِنَّ مَالِيَسْ مُقْبُولًا أَنْ تُطْرَدَ قَاعِدَةُ الْقَلْبِ عَلَى الْأَعْجَمِيِّ الْمُعَرَّبِ فَيُقَالُ بِأَنَّ الزَّبَرْدَاجَ مَقْلُوبُ الزَّبَرْجَدَ^(٢)، وَالْأَشَدُ إِنْكَارًا مِنْهُ، وَمَا لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ إِلَّا عَلَى الْوَهَمِ، قَوْلُ مَنْ قَالَ بِأَنَّ (الْفَنَزَاجَ) - وَهُوَ فَارَسِيٌّ مَعْرُوبٌ بِمَعْنَى الْلَّعْبِ - مَقْلُوبٌ مِنَ (الْزَّفَنَ) الْعَرَبِيِّ الصَّحِيحِ بِمَعْنَى الرَّقْصِ^(٣).

٢ - ذَهَبَ الْكَوْفِيُونَ إِلَى وَقْوَعِهِ فِي الْأَفْعَالِ وَسُواهَا كَبَكَلْ وَلَبَكْ، وَطَامِسْ وَطَاسِمْ، وَرَدَهُ الْبَصَرِيُونَ فِي الْأَفْعَالِ وَالْمُصَادِرِ، رَأَوْهُ لَغَةً وَأَثَبَوْهُ فِي الْمُشَتَّقَاتِ الْمَعْانِي كَمَا فِي (جَرْفُ هَارِ وَهَائِر)^(٤) عَلَى أَنَّ السَّمَاعَ وَرَدَ بِقَوْلِ الْكَوْفِيِّينَ.

٣ - وَزَادَ السَّخَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَفْصِلِ: «إِذَا قَلَبُوا لَمْ يَجْعَلُوا لِلَّفَرْعَ مُصَدِّرًا لِثَلَاثًا يَلْتَبِسُ بِالْأَصْلِ، وَيُقْتَصِرُ عَلَى مُصَدِّرِ الْأَصْلِ لِيَكُونَ شَاهِدًا لِلْأَصْالَةِ نَحْوَ: يَئِسْ يَأْسًا، وَأَيْسْ مَقْلُوبٌ مِنْهُ وَلَا مُصَدِّرًا لَهُ». فَإِذَا وَجَدَ الْمُصَدِّرَانِ حَكْمَ النُّحَاةِ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ أَصْلٌ وَلَا مَقْلُوبٌ نَحْوَ جَبْذٍ وَجَذْبٍ؛ وَأَهْلُ الْلَّغَةِ يَقُولُونَ بِأَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ مَقْلُوبٌ»^(٥). وَكَانَ هَذَا الاعتراض قد أُثِيرَ حَوْلَ الإِبَدَالِ أَيْضًا، (وَلَكِنَّنَا نَرَى أَنَّهُ لَامَانٌ يَحُولُ بَعْدَ وَقْوَعِ الْقَلْبِ فِي كَلْمَةٍ، دُونَ قَبْوِلِ تَصْرِيفَاتِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ).

(١) عبد الله أمين/ الاشتقاد: ٣٨٦-٣٨٧.

(٢) عبد الله أمين- الاشتقاد: ٣٨٧.

(٣) د. أَسْعَدُ عَلَيْ / تَهْذِيبُ الْمُقدَّمةِ الْلُّغُوِّيَّةِ لِلْعَلَيْلِيِّ: ٦٥.

(٤) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ ١٠٩ مِنْ سُورَةِ التُّوبَةِ: «أَمْ مَنْ أَسْسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَافِ جُرْفٍ هَارِ».

(٥) د. أَسْعَدُ عَلَيْ / تَهْذِيبُ الْمُقدَّمةِ الْلُّغُوِّيَّةِ لِلْعَلَيْلِيِّ: ١٣٨.

إن الإحساس بالعلاقة بين تقاليب الجذر العربي قديم لدى اللغويين، فإن إمامهم الأول الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠ هـ) بني معجمه الشهير (العين) آخذًا بمبدأ التقاليد. قال في «باب العين والجيم والسين معهما:

(ع ج س، ع س ح، ح ع س، س ح ع مستعملات. س ع ح، ح س ع مهملاً. عجس: العجس شدة القبض على الشيء.... العسج: مد العنق في المشي، والعوسج شجر كبير الشوك.... والجعس: العذرة، والجعسوس اللئيم؛ وساج الرجل: إذا نطق بكلام له فواصل كقوافي الشعر من غير وزن.)^(١)

كان لنظرية التقاليد، كما لكل نظرية لغوية، أنصار ومعارضون. أشهر من تحمس لها من القدماء أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني. وأبرز من عارضها ابن درستويه وابن فارس والسيوطى. أما ابن درستويه فقد أبطل القلب اللغوي كلّه، ورأى أن ماجاء منه إنما هو لغات لقوم متباينين، ومن الجائز أن يتم تعاورها بعد الزيوع والانتشار ، إن كُتب للكلمة المقلوبة ذيوع^(٢).

وأما ابن فارس فقد قال في فقه اللغة: «من سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصة (العبارة)؛ فأماماً الكلمة فقولهم: جَبَد وجَذَب وبَكَل ولَبَك، وهو كثير؛ وقد صنفه علماء اللغة، وليس في القرآن شيء من هذا فيما أظنه^(٣). قد لا تتحمل هذه العبارة معارضته واضحة من ابن فارس، لكن الذي يوضح معارضته القوية هو منهجه في معجمه (مقاييس فارس)، إذ من المعروف أن ابن فارس ذكر لبعض الجذور أصلين أو ثلاثة اللغة)، إذ من المعروف أن ابن فارس ذكر لبعض الجذور أصلين أو ثلاثة

(١) الخليل بن أحمد/ العين ١ : ٢١٢ - ٢١٤ .

(٢) د. حسين شرف/ القلب المكاني، مجلة مجمع القاهرة ٤٢ : ١١٤ .

(٣) السيوطى/ المزهر ١ : ٤٧٦ .

أصول. قال - مثلاً - في باب الباء والصاد ما يثلهما: (بصر) الباء والصاد والراء أصلان، أحدهما العِلْم بالشيء، يقال: هو بصير به... أما الأصل الآخر فبُصُر الشيء غَلَظَه^(١). فكيف يستقيم هذا القول مع من يذهب إلى أنَّ (بصر وضرب وربض وصبر وبرض ورصب) كلها تدور في أصلٍ واحدٍ مشترك؟ بل إنه ذهب إلى أن بعض الجذور تحمل خمسة أصول، قال: «أجل»: أعلم أنَّ الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلماتٍ متباينة، لا يكاد يمكن حملُ واحدةٍ على واحدةٍ من جهة القياس، فكلُّ واحدةٍ أصلٍ في نفسها، فالأجل: غاية الوقت، والإجل: القطيع من بقر الوحش، والأجل: مصدر أَجَل عليهم شرّاً أي جناه، والإجل: وجع العنق... والمأجل: شيءٌ حوضٌ واسع^(٢). يقول هذا ابن فارس في تقليب واحدٍ من (أجل) جاعلاً له خمسة أصولٍ أي معانٍ عامة، في حين أنَّ أصحاب نظرية التقاليب يقولون بأنَّ هذه المادة وتقاليبها الستة، المستعمل منها والمُمَات ، وهي (أجل، أَلَج، لَجَأ، لَأَج، جَلَأ، جَأَل) تدور كلُّها في إطار معنٍ عامٍ مشترك.

وأما السيوطي فقال معقلاً على نظرية التقاليب عند ابن جني: «وهذا مما ابتدأه الإمام أبو الفتح بن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنسُ به يسيراً. وليس مُعتمدًا في اللغة، ولا يصح أن يُستنبط به اشتراق في لغة العرب. وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوَّة سعادته ورُدُّ المخلفات إلى قدرٍ مشترك^(٣)». ثم يُعلل السيوطي موقفه من هذا الاشتراق الكبير تعليلاً علمياً قلَّ نظيره عنده، إذ يقول: «وسبَب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أنَّ هذه الحروفَ قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى»،

(١) ابن فارس / المقاييس ١ : ٢٥٣ .

(٢) ابن فارس / مقاييس اللغة ١ : ٦٤ .

(٣) السيوطي / المزهر ١ : ٣٤٧ - ٣٤٨ .

فَخَصُّوا كُلَّ تَرَكِيبٍ بِنَوْعٍ مِنْهَا لِيَفِيدُوا بِالترَاكِيبِ وَالْهَيَّاهَاتِ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً، وَلَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى تَغَيُّرِ الْمَوَادِ حَتَّى لَا يَدْلُلُوا عَلَى مَعْنَى الْإِكْرَامِ وَالتَّعْظِيمِ إِلَّا بِمَا لَيْسَ فِيهِ مِنْ حِرْوَفِ الْإِيَّالِمِ وَالضَّرْبِ لِمَنَافِعِهِمَا، لَضَاقَ الْأَمْرُ جِدًا، وَلَا حَاجَوْا إِلَى حِرْوَفٍ لَا يَجِدُونَهَا، بَلْ فَرَقُوا بَيْنَ (مُعْتَقٍ وَمُعْتَقٌ) بِحَرْكَةٍ وَاحِدَةٍ حَصَلَ فِيهَا تَمِيزٌ بَيْنَ هَذِينَ... وَلَا يُنْكِرُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ التَّرَاكِيبِ الْمُتَّحِدَةِ الْمَادَّةِ مَعْنَى مُشَتَّرٍ بَيْنَهَا هُوَ جِنْسٌ لِأَنْوَاعِ مَوْضِعَاتِهَا، وَلَكِنَ التَّحْمِيلُ عَلَى ذَلِكَ فِي جَمِيعِ مَوَادِ التَّرَاكِيبِ كَطَلَبٍ لِعَنْقَاءِ مُغْرِبٍ، وَلَمْ تُحْمَلِ الْأَوْضَاعُ الْبَشَرِيَّةُ إِلَّا عَلَى فُهُومِ قَرِيبَةٍ غَيْرِ غَامِضَةٍ عَلَى الْبَدِيهَةِ، فَلَذِلِكَ فَإِنَّ الاشتقاءاتِ الْبَعِيدةُ جِدًا لَا يَقْبِلُهَا الْمَحْقُوقُونَ^(١).

إِنَّ نَصَ السِّيَوْطِيِّ هَذَا يَحْمِلُ أَيْضًا نَقْدًا مَوْضِعِيًّا لِلنَّظِيرِيَّةِ القيمةِ التَّعْبِيرِيَّةِ لِلْحَرْفِ الْعَرَبِيِّ الْمَرْتَبَةِ بِنِظِيرِيَّةِ التَّقَالِيبِ. وَهِيَ أَكْثَرُ النَّظِيرِيَّاتِ خَلَافِيَّةٌ بَيْنَ الْلَّغَوَيْنِ، لَأَنَّ اعْتِقَادَهَا يُلْزِمُ - كَمَا أَشَارَ - بِأَلَّا يُعَبِّرَ عَنْ مَعْنَى الْمَدْحُ مُمْثَلًا بِحَرْفٍ مِنْ حِرْوَفِ مَعْنَى الذَّمِّ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا غَيْرُ مُمْكِنٍ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ اطْرَادِ النَّظِيرِيَّةِ، إِنَّ لَمْ نَقْلِ عَدَمِ صِحَّتِهَا.

لَكِنَّ مُثَلَّ هَذِهِ الاعتراضاتِ مَا كَانَتْ لِتَغْيِيبٍ عَنْ أَبْنِ جَنِيِّ الْإِمامِ الثَّانِي لِلْغَوَيْنِ الْعَرَبِ، وَلَذَا فَهُوَ لَمْ يَدْعُ اطْرَادَ نَظِيرِيَّتِهِ، بَلْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ قَائِلًا: «وَاعْلَمُ أَنَا لَأَنْدَعِي أَنَّ هَذَا مُسْتَمِرٌ فِي جَمِيعِ الْلُّغَةِ، كَمَا لَأَنْدَعِي لِلَاشتقاءِ الْأَصْغَرِ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ الْلُّغَةِ، بَلْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الَّذِي هُوَ فِي الْقَسْمَةِ سُدُسُ هَذَا أَوْ خُمُسُهُ مُتَعَذِّرًا صَعِبًا، كَانَ تَطْبِيقُ هَذَا وَإِحْاطَتُهُ أَصْعَبَ مَذْهَبًا وَأَعْزَزَ مُلْتَمِسًا^(٢)».

(١) السِّيَوْطِي / المَزْهُرُ ١: ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) أَبْنِ جَنِيِّ / الْخَصَائِصُ ٢: ١٣٨ .

٢) الاستفهام التقليلي لدى المحدثين :

انحصرت دراسات المحدثين حول هذا النوع من الاستفهام في ثلاثة محاور: الموقف من ظاهرة القلب والتقاليب الممكنة للجذور العربية؛ والموقف من مقوله القيمة التعبيرية الموحية للحرف العربي لارتباطها بظاهرة القلب؛ ثم مدى الإفاده العملية من هذه الظاهرة في وضع المصطلح الجديد.

آ - انقسم المحدثون حول نظرية التقاليب الممكنة للجذور العربية، وإن كان معظمهم يقتصرُها على التقاليب الستة من الجذر الثلاثي، ويستبعد تقاليب الجذرَين الرباعي والخمساني . ففي حين رأها بعضُهم ممثلاً للنضج اللغوي عند العرب وأنها أفعَلُ من نظرية الإبدال في تنمية الثروة اللغوية^(١)، أزرى بها آخرون قائلين إن «القسمة العقلية لمعرفة التقاليب المحتملة لمادةٍ مالية إلا لغواً أو عبشاً، ولو لا الرغبة في تبيان مفاسدها لما سوّدنا بياضَ هذا القرطاس بهذه التقاليب التي تُشَبِّه رُموزَ الحساب أو اصطلاحات المنطق؛ فهي بهذا كله أبعدُ المباحث عن منهج فقه اللغة الذي لا تدرس فيه إلا الحقائق الظاهرة لمعرفة ماوراءها من الخصائص والأسرار». ولقد قال (مييه Meillet) في أمثال هذه المباحث وأصابَ: إنها من بين أبحاث علم اللسان كافةً أدقُها وأقلها يقيناً، ومن ثمَّ كثُر فيها عَبْثُ الهواة^(٢). إن الدراسات الإحصائية المعاصرة للأصول التي يمكن أن تؤدي إليها التقاليب الممكنة أكَدت ما ذكره الخليل من أنها تبلغ (١٢٣٠٥٤١٢) أصلًا^(٣)، منها (٧٥٦) من مقلوب الثنائي، و (١٩٦٥٦) من الثلاثي، و (٤٩١٤٠٠) من الرباعي ،

(١) د. أسعد علي / تهذيب المقدمة اللغوية للعلابيلي: ٦٧ .

(٢) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة: ٢٣١ .

(٣) د. يوسف العش / أولية تدوين المعاجم ، مجلة مجمع دمشق ١٦ / ٩ - ١٠ : .

و(١١٧٩٣٦٠٠) من الخماسي، المستعمل منها أقل من ١٪ من مجموعها، والباقي مهملاً لاسيما تقليبات الرباعي والخماسي. وهذا ما جعل أنصار النظرية ينبهون على أن عمل القلب خاص في محيط الثلاثي لا يتجاوزه إلى غيره، وأن «ما مِنْ ثلثي يمكن فرضه إلا وضعَ العَرَبِ عليه»، بيد أنه لم يتم وضع كل مواده دائمًا^(١). وهذه النظرية هامة جداً للقائلين بوحدة أصل اللغات، لأن التقاليب الممكنة للجذور تقوى احتمالات اللقاء فيما بينها، وب بواسطتها قد يتعرّف على الأصل الأقدم لتلك الجذور.

ب - أما مقولهُ القيمة التعبيرية للحرف العربي فلم تكن أكثر قبولاً، لأنه «إذا كان كُلُّ حرفٍ في كُلِّ مادةٍ يتمتَّع بهذه الدلالة السحرية الذاتية، فلا ضير في تقليب كُلِّ مادةٍ على وجوهها المحتملة، ولا ضير في أن تأتي فاء الكلمة في موضع العين، ولا أن تحل العين محل اللام والفاء، فإن كُلَّ حرف منها - قُدُّم أو أُخْرٌ - يوحِي بمدلوله الذاتي الخاص»^(٢).

ج - أما التطبيق العملي لنظرية القلب، ومدى الإفادة منها في الاشتقاد وتوليد ألفاظ جديدة، وهو ما سأميناه الاشتقاد التقليبي، فهذا ما يهمّنا، ومع ذلك فلم نجد - على حد علمنا - من المعريين والمصطلحين من أفاد منه فيما ولده من ألفاظٍ ومصطلحات؛ لكننا وجَدْنَا دراسةً مشفوعة بمثالين، يدعوا فيها صاحبها الأستاذ عبد الله أمين إلى توظيف هذا النوع من الاشتقاد، يقول فيها: «وهذا الضرب من الاشتقاد يمكن الانتفاع به كالضرب السابق (الإبدالي)، وذلك في اشتقاد اسمين مثلاً من أحرف مادة واحدة لمسمين متباينين في الشكل والعمل أو في أحدهما. فكل

(١) د. أسعد علي / تهذيب المقدمة اللغوية للعلالي: ١٤٥ .

(٢) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة: ٢٢٨ .

اسمين بينهما قلبٌ ويجمعُهُما معنى واحد، يمكن أن يسمى به مسميان متباهاً في الشكل والعمل أو في أحدهما، إنْ كان بين المسميين ملاعمةً، مثل ذلك (لُعْطة وعُلْطة)، وهي خطٌ بسادٍ أو صُفْرَةٌ تخطهُ المرأةُ في خدها، يمكن أن يطلق أحدهما على المادة السوداء التي تُزجج بها الحواجب، والآخر على الحمراء التي تُطلّى بها الخدودُ والشفاه. و(السوار) معروفٌ وهو حلٌ يحيط بالمعصم من ذهب أو فضة، و(الرسوة) ما كان من خرزٍ، ويمكن أن يُطلق على ما كان من ماسٍ مثلاً^(١). كما دعا بعضُهم إلى عد (القلب) من جملة طرائق نموّ العربية^(٢).

وعلى العكس من هذا، سمعنا من يرفض استعمال هذا الاستيقاق في توليد الألفاظ والمصطلحات، يقول أحد المصطلحين ، وهو الدكتور جميل الملائكة، بعد أن عدَ طرائق التوليد اللغوي: «وفي هذا كله مَغَنَةً عَمِّا صارَتْ ترتفع به أصواتُ بعضِهم من المناداةِ بتقليل حروفِ الكلم العربي، لاستحداث ألفاظٍ جديدة، كأنَّ نصوغ من (ضَمِّن) ألفاظاً مثل (منَضَّ وَمَضَّنَ وَضَنَّ) كأنَّ معجماناً خلَّتْ وَخوَّتْ من آلاف الألفاظ المهجورة فأصبحنا بمحض الحاجة إلى مثل هذه المستحدثات الغريبة^(٣)».

إن مانراه في هذا النوع من الاستيقاق أنه رصيدٌ احتياطي في طرائق التوليد العربية. وإذا كان لدينا حتى الآن مندوحةً عن استخدامه في الأوضاع اللغوية الجديدة، فإننا لا نستبعد أن يأتي يوم قد يُصبح فيه مِمَّا لا غُنى عنه.

(١) عبد الله أمين/ الاستيقاق: ٣٨٨ .

(٢) د. عبد الكريم خليفة/ نحو معجم موحد لالفاظ الحضارة، مجلة مجمع القاهرة، ج

. ١٧٩ :٥٣

(٣) د. جميل الملائكة/ المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة الجمع العراقي ٣ / ٣٤ :

. ١٠٩

«وسيان لدينا أكانَ هذا القانون في طبع العربي أم لا، مادام يسْدِعُ عِوزَنا وفيه البلاغُ، ويَنْزِلُ من طبعنا منزلةً مالم يكن العربي ينبو عنه أو يُنْكِرُ أمره^(٤)». وإننا لانشترط أخذَه من فعلٍ أو اسم أو مشتق كما فعل النحاة، كل مانشرُّطه هو ألا يؤدي القلبُ إلى لفظٍ تتنافر حروفُه على نحوٍ يُخرجُه من دائرةِ الفصاحة، وألا يُستخدم إلا لضرورةِ الوضع العلمي .

(٤) د. أسعد علي / تهذيب المقدمة اللغوية للعلابيلي: ١٤٢ .